جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الامن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه

الدكتور : احمد علي المجدوب

الرياض

1408 هـ - 1988 م

الأمن الفكري والعقائدي
مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه

الدكتور أحمد علي المجدوب(*)

للأمن معنيان: أحدهما لغوي والآخر اصطلاحي، وهما في الحقيقة لا يختلفان الا من حيث دلالة كل منهما، فبينما يدل المعنى اللغوي على شعور إنساني معين، فإن الآخر ـ أي المعنى الاصطلاحي ـ يدل على الجهاز أو النظام الذي يضم عدداً من الأفراد الذين يعهد اليهم بالعمل من أجل وجود هذا الشعور وبقائه واستمراره، ففي لسان العرب الأمن: ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، والايمان: ضد الكفر، وفي القرآن الكريم ﴿**وآمنهم من خوف**﴾ ويقول عز وجل ﴿**ان المتقين في مقام أمين**﴾ أي يأمنون فيه الغير

وكلما قلنا فان المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأمن هو الأفراد الذين يعملون عل توفير هذا الشعور والحيلولة دون قيام الأسباب التي من شأنها بعث الخوف في نفوس الناس، كما يقصد به أيضاً الحالة التي يسود فيها الشعور بالطمأنينة والهدوء والاستقرار والبعد عن القلق والاضطراب.

(*) مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.

وهذا الشعور ضروري لحماية الفرد والمجتمع، وهو لا يتوفر الا اذا توفرت أسبابه، وهي اطمئنان الفرد على أمور معينة كالنفس والمال والعرض والشرف، وهو ما تسهر الشرطة على حمايته ويسمى بالأمن الجنائي، فكل ما يقع من اعتداء على أحد هذه الأمور يعد جريمة يعاقب مرتكبها طبقاً لما هو منصوص عليه في القوانين، كأن يعدم اذا قتل، أو تقطع يده أو يسجن اذا سرق..وهكذا.

وعلى الرغم من أن مثل هذا الاعتداء يؤثر تأثيراً سلبياً في شعور الناس بالأمن إلا أن العقوبة التي تنزل بمرتكبه لا تلبث أن تعيد الى هذا الشعور قوته لما تتضمنه من زجر لكل من قد تسول له نفسه تقليد المجرم فيما فعله، وإيحاء قوى لعامة الناس بأن حقوقهم في أمان من أي اعتداء مماثل. ولكن حصر أسباب الشعور بالأمن في هذه الأمور فقط ينطوي على قصر نظر ملحوظ، ذلك لأن الانسان لا يستمد إحساسه بالأمن من اطمئنانه على نفسه وماله وعرضه وشرفه فقط، وإنما هناك أسباب أخرى اذا انعدمت فان الاحساس بالأمن يكون ناقصاً، بل ومعدوماً في كثير من الأحيان، وهي أمور ذات طبيعة معنوية كالفكر والعقيدة التي لا تقل أهميتها من حيث توفيرها للشعور بالأمان عن الأمور المادية السالفة الذكر. ولذلك فان الأمن العقائدي أصبح لا يقل في الأهمية والضرورة عن الأمن الجنائي.

مفهوم الأمن الفكري والعقائدي:

مما سبق يتبين أن مفهوم الأمن الفكري والعقائدي يقصد به حماية فكر المجتمع وعقائده من أن ينالها عدوان أو ينزل بها أذى لأن ذلك من شأنه اذا حدث أن يقضي على ما لدى الناس من شعور بالهدوء والطمأنينة والاستقرار ويهدد حياة المجتمع

وفي هذا الصدد فان هذا المفهوم يختلف في مجتمع عن آخر، لا من حيث نوع الفكر أو شكل العقيدة، وإنما من حيث ضيق المفهوم أو اتساعه ففي الغرب الرأسمالي مثلا تقتصر الحماية على الفكر السياسي (الديمقراطية) والفكر الاقتصادي (الرأسمالية) دون الفكر الاجتماعي والعقيدة الدينية التي اعتبرت من الحقوق الفردية الخالصة يجوز للفرد أن يستخدمها كيفما يشاء دون تدخل من المجتمع، ولذلك نجد عالماً مثل Kardiner يرى أن الأسباب التي توفر الشعور بالأمن هي: الاطمئنان على النفس والمال، ويستبعد العرض والعقل والدين، في حين أن الاسلام يضم هذه الأسباب الثلاثة الى النفس والمال باعتبارها المصالح الخمس المعتبرة في الشريعة الاسلامية، والتي بدون حمايتها ينعدم الشعور بالأمن أو ينقص بحسب فقدانها كلها أو بعضها.

وهذا الاختلاف يرجع ـ كما هو معروف ـ الى التوسع المبالغ فيه في مفهوم الحرية الفردية في الغرب، مما أدى الى استبعاد الدين والعقل من بين المصالح الجديرة بالحماية، وتضييق مفهوم العرض بحيث اقتصرت الأفعال التي تعد اعتداء عليه على الاغتصاب فقط، واستبعد الزنا والبغاء، وبناء على ذلك أصبح للفرد الحق في أن يعتنق ديناً أو لا يعتنق، واذا اعتنق فسيان أن يكون الدين الذي اعتنقه صحيحاً أو فاسداً، وله أن يحفظ عقله من أن يصيبه ما ينتقص من سلامته أو ألا يحفظه، وأن يفرط في عرضه أو ألا يفرط فشاع شرب الخمر وتعاطي المخدرات والمنبهات مع ما هو معروف عنها من تأثير سيء في العقل، وأطلق الجنس من عقاله فأصبحت العلاقات

الجنسية تمارس خارج رابطة الزواج، واعتبر الزنا من أحد الزوجين مجرد إخلال بالتزام شخصي نحو الطرف الآخر في عقد الزواج ـ ـ أما الدين فان أمره انتهي أو كاد.

أما في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والدول الشيوعية عموماً فان مفهوم الأمن الفكري والعقائدي يأخذ معنى واسعاً بحيث يشمل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية فيضرب حولها نطاقاً قوياً لحمايتها، بل يعمل في الوقت نفسه على انتشارها وتغلغلها لا في المجتمعات الخاضعة للحكم الشيوعي وحسب، بل في المجتمعات الأخرى بعد أن أصبحت الشيوعية فكراً وعقيدة، ولذلك فان مفهوم الأمن الفكري والعقائدي المطبق في الدول الشيوعية ينطوي على تناقض واضح بالنظر الى عالميته المزعومة، فبينما هو يحارب الدين بل يلح في طلبه أينما كان للقضاء عليه، فانه في الوقت نفسه يحمي عقيدة وضعية اصطنعها ماركس وانجلز ولينين فيبيح لنفسه ما يحرمه على غيره.

وهكذا نلاحظ أن مفهوم الأمن الفكري والعقائدي يختلف في مجتمع عنه في آخر، وهو اختلاف لا شأن له بأوضاع المجتمع الحضارية ولا بظروفه الاقتصادية، وانما تفرضه المصلحة العليا وتمليه اعتبارات البقاء والغاية من الوجود ـ فالمجتمع الذي يتخلى عن فكره وعقيدته إنما يتخلى عن وجوده ويتنازل عن رسالته، فهو مجتمع منتحر

واذا كانت الدعوة الى التقارب بين المجتمعات بما يصاحبها من تنبؤ بقرب زوال الخلافات الفكرية والتباينات الثقافية تعنى شيئاً، فانها لا تعني ذوبان المجتمعات غير الغربية في الحضارة الغربية وتخليها

عن خصائصها ونزولها عن سماتها دون مقابل، اللهم الا التبعية المهنية للغرب أو الشرق الشيوعي على السواء.

مبررات الأمن الفكري والعقائدي:

هناك أكثر من مبرر أو سبب للأمن الفكري والعقائدي للمجتمعات العربية في مقدمتها من حيث الأهمية:

أولا: حماية الكيان الفكري والعقائدي من عدوان الأفكار والعقائد الغربية .. نظراً لما يؤدي اليه ذلك من مسخ وتشويه للشخصية العربية الاسلامية المتميزة لا من حيث العنصر ولكن من حيث الرسالة التي أنيطت بها، وهي في الوقت نفسه التي جعلت لهذه الشخصية فكراً متميزاً هو الفكر العربي الاسلامي المستند الى الاسلام كعقيدة وشريعة ونظام أخلاقي، والفكر هو نتيجة العقل وهو غير السلوك، والسلوك هو نتيجة الطاقة وهو غير الفكر فهناك طاقة تتطلب الاشباع وهناك عقل يفكر، وهما أمران مختلفان، فاذا ارتبطا وحصل سلوك حسب الأفكار كانت الشخصية وعندما تتكون المفاهيم من ربط الواقع بالمعلومات يتبلور هذا التكوين حسب القاعدة أو القواعد التي يجري عليها قياس المعلومات والواقع حين الربط، ثم توجد بذلك للشخص عقلية تفهم الألفاظ والجمل، لتدرك المعاني بواقعها المشخص، وتصدر حكمها عليه.

فالعقلية اذاً هي الكيفية التي يربط فيها الواقع بالمعلومات، بقياسها الى قاعدة واحدة أو قواعد معينة، ومن هنا يأتي اختلاف العقليات كالعقلية الاسلامية، والعقلية الشيوعية، والعقلية الرأسمالية، والعقلية الفوضوية، والعقلية الرتيبة

أما النفسية فهي الكيفية التي يجري عليها اشباع الغرائز والحاجات العضوية، وبعبارة أخرى هي الكيفية التي تربط فيها دوافع الاشباع بالمفاهيم، فهي مزيج من الارتباط الحتمي الذي يجري طبيعياً في داخل الانسان، بين دوافعه والمفاهيم الموجودة لديه عن الاشباع مربوطة بمفاهيمه عن الحياة.

ومن هذه العقلية والنفسية تتكون الشخصية، فالعقل أو الادراك، وان كان فطرة، وكان وجوده حتمياً لكل انسان، فهو تكوين يجري بفعل الانسان، والميول لاشباع الغرائز والحاجات العضوية، وان كانت فطرية في الانسان، فوجودها حتمي لدى كل انسان، ولكن التكوين النفسي يجري بفعل الانسان، فان كانت هذه القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية هي نفس القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية فقد وجدت عند الانسان شخصية متميزة بلون خاص، وان كانت القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية منفصلة عن القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية كانت عقلية الانسان غير نفسيته، لأنه حينئذ يقيس دوافعه بمفاهيم غير المفاهيم التي تكونت بها عقليته فيصبح شخصية مختلفة متباينة، أفكاره غير ميوله، لأنه يفهم الألفاظ والجمل ويدرك الوقائع على وجه يختلف عن ميله للأشياء.

والاسلام ـ من حيث هو عقيدة وشريعة وأخلاق ـ عالج أعمال الانسان الصادرة عن حاجاته العضوية وغرائزه بالأحكام الشرعية المنبثقة عن هذه العقيدة نفسها، معالجة صادقة تنظم الغرائز

ولا تكبتها، وتنسقها ولا تطلقها، وعلى هذا نجده يكون الشخصية الاسلامية في جانبها العقلي والنفسي

وهذا التكوين هو الذي ضمن للمجتمع العربي الاسلامي أن يبقى قائماً منذ الهجرة النبوية والى الآن في حين زالت مجتمعات أخرى منها ما كان سابقاً له في الوجود ومنها ما كان معاصراً له

وحتى عندما سقطت الأقاليم الاسلامية في يد الاستعمار الغربي وزالت الدولة الاسلامية العالمية (الدولة العثمانية) لم تسقط الشخصية الاسلامية ولم تضمحل لأن المجتمع الاسلامي يتميز بالاستمرارية والاتصال بغض النظر عن وجود دولة أو عدم وجودها على حد قول أرنولد توينبي الذي يستطرد قائلا: «فعلى الرغم من أن الاطار السياسي لهذه الدولة قد تهاوى، فإن الشريعة الاسلامية أخذت على عاتقها بأن تسوي المجتمع الاسلامي وتشكله مجتمعاً اتصلت حياته رغماً عن سقوط الخلافة، وامتد مجاله حتى غدا يشمل مناطق تمتد من أندونيسيا حتى ليتوانيا ومن جنوب افريقيا حتى الصين»

واذا نظرنا الى الوضع القائم في العالم اليوم لوجدنا أن هذه الشخصية الاسلامية متميزة بين الشخصية الغربية الرأسمالية من ناحية وبين الشخصية الشيوعية من ناحية أخرى، مما جعلها هدفاً لعدوان الشخصيتين معاً، تحاول كل منهما أن تضعفها تمهيداً

لاحتوائها، وهدفهما معاً الدين باعتباه مناط هذه الشخصية وقلعتها الحصينة فنجد الشيوعية تهاجمه بالالحاد، بينما الرأسمالية الغربية تهاجمه بالعلمانية.

ثانياً: وهنا يأتي السبب الثاني للأمن الفكري والعقائدي وهو الرسالة التي يحمل أمانتها المجتمع العربي الاسلامي، وهي رسالة الايمان والتوحيد، فهذا المجتمع لم ينطلقْ من شبه الجزيرة العربية منذ أربعة عشر قرناً من أجل السيطرة على غيره من المجتمعات وسلب ثرواتها ونهب مواردها، وإنما خرج غازياً فاتحاً في سبيل الله العزيز وإعلاء كلمته ونشر دينه فكان أن نصره الله نصراً مؤزراً، وفتح على أيدي أبنائه المدن العامرة والقرى المزدهرة في الشرق والغرب والشمال والجنوب في وقت سياسي لا عهد للبشرية به، ولو كان هناك هدف آخر كتلك الأهداف التي قامت من أجلها الامبراطوريات في العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة ـ كامبراطوريات المصريين القدماء والفرس والاغريق والرومان والفرنسيين والانجليز ـ لكان مصير المجتمع الاسلامي كمصير المجتمعات التي انبثقت منها هذه الامبراطوريات، أي الزوال أو الانكماش الى الحجم الذي كانت عليه قبل قيام امبراطورياتها ولكن ها هو المجتمع الاسلامي ممتد، كما يقول تونبي من أندونيسيا حتى ليتوانيا، ومن جنوبي افريقيا حتى الصين، لا لشيء الا لأنه مازال أمينا على رسالته، مؤمناً بها، واثقاً منها، حريصاً عليها وهنا يكمن الخطر في رأي الغرب والشرق الشيوعي على السواء، وهو خوف له ما يبرره، إذ أن كلا المعسكرين يدرك أن الاسلام قوة عارمة وطاقة رهيبة، اذا تحركت في نفوس أتباعه فانهم سوف يندفعون كالطوفان الجارف يجتاح كل ما يعترضه،

وهم لا ينسون التاريخ بل لا ينفكون عن دراسته وتحليله واستخلاص العبر منه، فموقعة «تور» لاتزال حية في أذهانهم يدرسونها لأبنائهم، وحصار فينا وفتح بلغاريا والصرب واليونان وغيرها لا تفارق أذهانهم، وأيا صوفيا تثير أحزانهم وتحرك أشجانهم، فضلا عن فشلهم الذريع في الحروب الصليبية التي ظلت تؤرقهم حتى الحرب العالمية الأولى يوم وقف أحد قوادهم على قبر البطل صلاح الدين الأيوبي وقال في ارتياح: هانحن قد عدنا ياصلاح الدين، الآن فقط انتهت الحروب الصليبية

ويقول المفكر الفرنسي مارسيل بوازار : إننا نستطيع أن نكتشف في الموقف الأوروبي شعوراً لا واعياً بالخوف الذي تذكيه القوة العددية لهذا الجزء من البشرية الذي يملك موارد اقتصادية ضخمة، ولا سيما لجهة المواد الأولية ومصادر الطاقة، فالأمن الفكري والعقائدي يهدف إذاً الى حماية هذه الرسالة السامية، وهذا ليس بالشيء العجيب، فالمجتمع الذي لا يؤمن بأن له رسالة مجتمع غير جدير بالحياة، ولعلنا نتذكر ما كانت فرنسا ترددده خلال الحرب العالمية الثانية من أنها صاحبة رسالة أدبية وفنية وفكرية، وكذلك بريطانيا التى احتلت أقاليم شاسعة بحجة نشر رسالة الرجل الأبيض أي حضارتها وها هي وريثتها الولايات المتحدة الأمريكية تحل محلها في حمل لواء هذه الرسالة، كذلك السوفيتي يحمل رسالة الالحاد والقضاء على الأديان فأي الرسالات أعظم وأنبل وأشرف من رسالة تدعو الى الله الواحد والاخاء الانساني والرحمة والتكافل والتسامح والصدق والعدل والخير بشتى صوره.

ثالثا: ان العالم العربي ينتمي الى جماعة أكبر هي الأمة الاسلامية التي تمتد من المغرب الى أندونيسيا ومن قلب افريقيا أو جنوبيها حتى الاتحاد السوفيتي حيث الجمهوريات الاسلامية الأسيرة، وهو بحكم الانتماء من ناحية وبحكم دوره القيادي في نشر الدعوة الاسلامية تقع عليه مسئوليات ويحمل فوق كاهله واجبات في مقدمتها جميعاً مسئوليته عن بقاء الدعوة حية، نشطة، سليمة، نقية وهو ما لايمكن أن يتحقق اذا تركت القيم والمثل والعادات والأخلاق الاسلامية بدون حماية بحيث تكون هدفاً سهلا للقيم والعادات والأخلاق الوافدة والبعيدة كل البعد عن الاسلام، بل والمتعارضة معه، فنحن عندما نضع مفهوم الأمن الفكري والعقائدي موضع التطبيق فاننا بذلك نضرب المثل للمجتمعات الاسلامية في كل مكان، هذه المجتمعات التي تنظر الى المجتمع العربي كقدوة ونموذج فاذا وجدته يفرط في عقيدته ويتساهل في فكره، وهو المؤتمن على رسالة التوحيد، فان ذلك من شأنه أن يوحي لها بأن تفرط هي الأخرى وتتساهل.

كذلك فان العقيدة والفكر الاسلاميين هما في الحقيقة الرابطة القوية التي تربط بين المسلمين أينما كانوا، وهي على الرغم مما أصابها من وهن، نتيجة لأسباب كبيرة وعوامل مختلفة، لا تزال قائمة لم تفقد صلاحيتها للقيام بدورها العظيم الذي ظلت تقوم به قرابة اربعة عشر قرناً أو أكثر، حفظت فيها وحدة المسلمين وأبقت على الصلة بينهم واذا كان عالم اليوم، كما يقولون، يتجه الى الوحدة، فهي الأولى بالمسلمين الذين يحضهم دينهم على الوحدة والترابط والاخاء، فهم يكونون أمة اسلامية واحدة، وهذا ما قرره قوله تعالى: ﴿**ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**﴾ وما أظهره الحديث الشريف: «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً» فمن شأن

العادات الوافدة أن تزيد المسلمين فرقة وتباعداً فيزدادون ضعفاً وهواناً ويصبحون أتباعاً بعد أن كانوا متبوعين، هذا بالاضافة الى تخليهم عن رسالتهم العظيمة: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾ فأي معروف هذا الذي سيأمرون به، وأي منكر هذا الذي سينهون عنه؟! ان العكس هو الصحيح، أي أنهم باتباعهم غيرهم سوف يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويكفرون بالله وهذا الخسران المبين.

الأخطار التي تهدد العقيدة والفكر:

هناك أكثر من خطر يهدد العقيدة والفكر، فبالاضافة الى العلمانية ذلك الخطر القديم نسبياً، يوجد الالحاد الماركسي، ويوجد أيضاً الفهم الديني، ومن ثم فان الأمن الفكري والعقائدي يجب أن يهدف أساساً الى حماية العقيدة والفكر من هذه الأخطار التي لايمكن التغاضي عن أحدها بمقولة أنه أقل شأناً من غيره فهي جميعاً تتساوى فيما توجهه من تهديد الى العقيدة والفكر على النحو التالي:

أولا: العلمانية، وهي الدعوة الى الفصل بين الدين والدنيا أو بين الدين والسياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون بحيث يكون مجرد التزام شخصي يترك للأفراد حرية مطلقة في أن يقرروا ما اذا كانوا يلتزمون به أو لا يلتزمون، فلهم أن يصلوا ويصوموا ويزكوا ويحجوا أو لا يفعلوا شيئاً من هذا أو أن يفعلوا بعضه ويتركوا البعض، أما أحكام الله المتعلقة بالحدود والقصاص والبيع والوصية والميراث والزواج والطلاق وغيرها فانها لا تلزم أحداً، وتتحول الى مجرد آيات يقرأها المسلم حين يصلي أو يقرأها القارىء في المآتم والحفلات هذا اذا بقي من يصلي أو يقرأ القرآن.

فالعلمانية في دعوتها الى الفصل بين الدين والدولة لا تذهب الى حد الدعوة الى الغاء الدين ولكنها تترفق به، فتتركه ليموت ببطء، ويستند أنصار الاتجاه العلماني الى أسباب كثيرة لاتخاذ هذا الموقف من الدين، منها ما زعموه من أن الدين يمثل عقبة كأداء في سبيل التقدم في مضمار الحضارة، ومنها قولهم أنه يتناقض مع العلم تارة ومع العقل تارة أخرى، ومنها قولهم أنه يتعارض مع الحرية في كل صورها سواء أكانت حرية اجتماعية أم حرية سياسية، وكلها كما هو واضح أسباب غير صحيحة لا تزيد عن أن تكون ترديداً لما قاله أساتذتهم من العلماء الغربيين عن المسيحية التي هي جد مختلفة عن الاسلام، فيجب علينا التزام الحذر نحو ادعاءات العلمانيين ومواجهتها بما تستحقه من اهتمام من جانب القائمين بالأمن العقائدي والفكري.

ثانياً: الالحاد الماركسي، وموقفه من الدين والفكر الاسلامي واضح لا يحتاج الى بيان فهو يناصبهما العداء ويسعى جاهدا للقضاء عليهما بواسطة بعض المسلمين الذين نجح في التغرير بهم واتخذ منهم أدوات وأسلحة يوجهها الى قلب الأمة الاسلامية يفت بها في عضدها ويشككها في عقيدتها ويضعف من ايمانها لكي تكفر بالله وتنكر نبوة الرسول ﷺ، والملاحظة الجديرة بالاعتبار أن الماركسيين لم يعودوا يوجهون هجومهم بشكل مباشر الى الدين، بعد أن استفادوا بدرجة ملحوظة من أخطائهم السابقة، ومن محاولات العلمانيين للنيل من الاسلام فوضعوا خطة جديدة تقوم على التسلل الى الاسلام لضربه من الداخل، فهم بموجبها لا يعارضون أحكامه ولا ينقضون قواعده وانما، وعلى حد قولهم، يعيدون تأويلها بحيث تبدو في ظاهرها متفقة

مع أفكارهم ومن ثم يقبل الناس عليها بدون خوف أو حتى مجرد ارتياب، ورويداً رويداً يتم القضاء على الاسلام حقيقة ولا يبقى منه الا الاسم

ثالثاً: سوء الفهم الديني، وهو ما يسميه الغرب بالتطرف الديني وعيب هذه التسمية ما تتسم به من عمومية مقصود بها شمولها لمبادىء اسلامية أصلية يهدف الغرب الى القضاء عليها باعتبارها تطرفاً كالجهاد والدعوة الى تطبيق شريعة الله والوقوف بحزم ضد العادات السيئة والأفكار المناقضة للدين، فهذه وتلك توصف بالتطرف، في حين يوصف بالاعتدال كل موقف يعبر بوضوح عن التساهل أو حتى قبول التقاليد والعادات الوافدة والمناقضة للدين.

لذلك فان سوء الفهم أو عدم صوابه هو الذي يمكن أن توصف به الحركات السياسية والاجتماعية التي تظهر بين الحين والآخر، في هذا المكان أو ذاك، داعية الى آراء أو معلنة أفكاراً تمثل تهديداً، لا للاسلام ولكن للمسلمين ولوحدتهم العقائدية والفكرية، من ذلك ما يردده البعض من وجوب الاعتراف بالقرآن الكريم دون السنة النبوية مبررين قولهم هذا بأن السنة فيها الكثير من الموضوعات والاسرائيليات مما يجعل الثقة فيها تهتز والاطمئنان اليها يضعف، ومثل هذا الكلام إن دل على شيء فانما يدل على افتقار أصحابه الى كثير من المقومات التي بدونها لا يستطيع المرء أن يحكم حكماً سليماً على الأشياء، ومن ثم يقع ضحية لسوء الفهم الذي يزيد من تفاقمه

ما قد يعيب الشخص من مكابرة وعناد وميل الى التظاهر بالعلم وجرأة على الحق وغرور، وكثيراً ما تكون مثل هذه الآراء وافدة من خارج المجتمع الاسلامي تنفيذاً لمخطط معاد للاسلام يهدف الى ضربه في عقر داره، متخذاً من السنة هدفاً أولياً ينتقل بعده الى القرآن وهكذا.

لذلك فان وضع مفهوم الأمن العقائدي والفكري موضع التطبيق يصبح ضرورة لا مندوحة عنها، فهو ان لم يكن يتساوى في الأهمية مع الأمن الجنائي، فانه في الحقيقة يزيد عليه، لأن من شأن زوال الدين أن تتضاعف الجرائم وتزداد المعاصي والآثام، ولا يغرنا ما تنشره دوائر الأمن في الغرب من احصاءات يظهر فيها بوضوح الزيادة المطردة في معدلات الجرائم وأعداد المجرمين، فالواقع الذي لا تنكره هذه الدوائر ذاتها أن الاجرام أكثر مما تمثله الاحصاءات والأرقام، فهناك أنماط منه لا يشار اليها نظراً لعدم اعتبارها جرائم مثل الزنا والبغاء والاغتصاب الذي يقع بكثرة دون أن يتم الابلاغ عن معظمه، واذا كان ذلك كذلك فان مسئولية الأمن العقائدي والفكري ينبغي أن تلقي على عاتق من يستطيع القيام بها من الأفراد الصالحين والمستوفين للشروط التالية:

أولا: أن يكون الضابط الذي يعمل في الأمن العقائدي والفكري متعلماً تعليماً عالياً ومثقفاً ثقافة فكرية ومعرفية بحيث يستطيع أن يميز في الثقافة بين الأصيل والدخيل، بين النافع والضار، ملما إلماماً كافياً بالمذاهب السياسية والمعتقدات

ثانياً: أن يكون من المؤمنين بالفكر السائد في بلده وبالمعتقدات الغالبة فيها، على وعي بما يظهر من تأويلات وإدراك سليم لما يظهر من آراء وأفكار.

ثالثاً: أن يكون معروفاً عنه الثبات على الرأي والذكاء وقوة الشخصية وهدوء الأعصاب والقدرة على الحوار والتأني في إصدار القرارات واتخاذ المواقف وبعد النظر.

وللتأكد من توافر هذه الصفات فيمن يختارون لأداء هذا العمل فانه ينبغي استخدام بعض الاختبارات وتطبيق بعض المقاييس الخاصة بالشخصية والذكاء وغيرها بالاضافة الى دراسة التاريخ الشخصي للمرشحين، نظراً لما يتميز به عملهم من أهمية خاصة تجعله مختلفاً عن غيره من الأعمال التي تقوم بها الشرطة كالتحري والضبط والاستيقاف والقبض والتفتيش، فالشرطة المسئولة عن الأمن العقائدي والفكري على خلاف غيرها من أقسام الشرطة تتعامل في الغالب مع أفكار ومبادىء ومعتقدات، وهي بطبيعتها أمور غير مادية، صحيح أنه قد ترتبط بها وسائل مادية كالكتب والمنشورات والاجتماعات وأدوات الطباعة، أو حتى وسائل التخريب كالأسلحة والذخائر، الا أن هذه كلها تستخدم إما لترويج الأفكار والمعتقدات أو لفرضها بالقوة، ومن ثم فان ضبطها لا يعني زوال خطر هذه المعتقدات، وتلك الأفكار لأنها باقية في العقول لا تلبث أن تباشر تأثيرها فيمن تنقل اليهم بوسيلة أو بأخرى، ولذلك فان رجل الشرطة الذي يعمل في هذا المجال يجب أن يبدأ بمعرفة طبيعة الأفكار والمعتقدات التي تدعو اليها هذه الجماعة أو تلك، ثم يحللها ويفسرها في ضوء ما يعرفه من معتقدات ومبادىء سليمة، لأن الخطأ في فهم ما يجري الترويج له من معتقدات وأفكار كثيراً ما يؤدي الى مشاكل تسيء الى الشرطة وتؤدي الى اتهامه بالجهل والعسف في استخدام السلطات الممنوحة لها، وربما تؤدي أيضاً الى تعاطف الجماهير مع أصحاب المعتقدات والأفكار التي أسيء فهمها وازدياد شعبيتهم.

كذلك يمكن أن يحدث العكس، أي أن تهمل الشرطة دليلا مهماً ككتاب أو منشور أو غير ذلك بسبب عدم فهم بعض الضباط لما يتضمنه من أفكار ضارة أو معتقدات خطرة بل ربما يتأثر البعض منهم بهذه الأفكار ذات المعاني المضللة والمظهر الزائف على اعتبار أنها تدعو الى التقدم أو تحبذ الحرية أو تبشر بالمساواة بينما هي في الحقيقة تحارب كل هذه القيم بما تتضمنه من انحلال أو تحرض عليه من انفلات وصراع وكراهية.

ولا يكفي توافر هذه الشروط فيمن يلتحقون بهذا العمل، بل يجب أيضاً تنظيم برامج تدريبية لهم ينتظمون فيها دوريا ويشترط لترقيتهم الى الرتبة الأعلى أن يجتازوها بنجاح.

التدريب:

يلعب التدريب دوراً بالغ الأهمية في كافة النظم الوظيفية لما يوفره للمستخدمين سواء في الحكومة أو في غيرها من معارف ومعلومات ليس لهم المام بها أو أن إلمامهم بها ضعيف فيساعد ذلك على ارتفاع مستوى أدائهم لعملهم في جانبيه الكمي والكيفي، فالمعروف أنه في ظل التقدم العلمي المستمر أصبحت المعارف لا تصمد طويلا أمام التطور فهناك دائماً الجديد سواء في أسلوب الأداء أو في وسائله وطرقه، فمن الأهمية بمكان تنظيم الدورات التدريبية لرجال الشرطة الذين يعملون في الأمن العقائدي والفكري، وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير الى بعض الأمور التي ينبغي الاهتمام بها في هذه الدورات وهي:

أولا: الأساليب الفنية في الكشف عن الأنشطة الفكرية والعقائدية المختلفة وما قد يصاحبها س أنشطة اجرامية تقليدية مثل حيازة الأسلحة واخفاء الذخائر والمفرقعات وإعدادها للاستخدام، والطرق التي تستخدم للاخفاء والتمويه ودراسة الأحبار التي تستعمل في الطباعة وآلالتها والأوراق وأساليب التوزيع، وطرق الملاحظة والمتابعة والمراقبة واستخدام وسائل التسجيل والاستماع والتصوير عن بعد سواء لأماكن إقامة المشتبه فيهم أو للأماكن التي يجتمعون فيها.

كذلك التدريب على طرق الاشتباك وأساليبه تلافياً لما قد يحدث عندما تكشف هذه الجماعات وجود من يراقب نشاطها.

ثانياً: التدريب على حماية الوثائق والمستندات الرسمية الهامة من أن تصل اليها أيدي الجماعات المعادية للعقيدة والفكر وتأمين أماكن لحفظها ووسائل تداولها واستخدامها

ثالثاً: تزويد العاملين في الأمن العقائدي والفكري بالمعلومات الكافية عن المعتقدات والأفكار التي تظهر سواء في الداخل أو في الخارج مع تحليل علمي سليم لها وتدريبهم على أساليب الحوار مع معتنقي هذه المعتقدات والأفكار والتعامل معهم بالفكر والجدل الهادىء ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾ نظراً لأن العنف والقسوة غالباً ما يؤديان الى نتيجة عكسية . فالفكر المتطرف لا يواجهه الا فكر سليم قوي يستند الى المنطق ويعتمد على الاستدلال الصحيح والبرهان الواضح، ولعل أقدر الناس على القيام بهذه المهمة هم رجال الشرطة لأنهم أول من يتعامل مع أصحاب العقيدة أو الفكرة،

وليكن رائدهم في ذلك رسول الله ﷺ الذي قال له الله سبحانه وتعالى: ﴿**ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة**﴾.

رابعاً: تنظيم ندوات ولقاءات بين رجال الشرطة وبعض العلماء والفقهاء المعروفين بقوة الحجة وسعة الأفق والدراية بالتطورات العلمية، يتم خلالها تزويد رجال الشرطة بالجديد من الأفكار والحسن من الآراء التي تدحض تقولات العلمانيين والملحدين وأصحاب الفهم السيء للدين، حتى تتجدد أفكارهم وتنمو معارفهم ويزداد إيمانهم.